زوبعة في فنجان

نشرت الزميلة ((الأيام)) في عددها الصادر يوم الأحد الموافق 4 نوفمبر 2007م خبراً حول اعتصام نفر لا يزيد عددهم عن أصابع اليدين تحدثوا إلى ((الأيام)) وكأنّهم يمثلون الأسرة العاملة والصحفية في المؤسسة.

وقد ظهر في الصورة عدد من غير المنتسبين إلى المؤسسة وهم يحملون لافتة تندد بإدارتها، واتضح فيما بعد أنّهم مفصولون من شركة مصافي عدن ومحالون إلى نيابة الأموال العامة بعد تورطهم بسرقة ((مكثف)) أحد المكيفات المركزية بطريقة مثيرة للدهشة نشرت صحيفة ((14 أكتوبر)) تفاصيلها نقلاً عن مصادر في مصافي عدن.

وقد أرسلت مؤسسة ((14 أكتوبر)) للصحافة والطباعة والنشر رداً على ما نشرته الزميلة ((الأيام))، غير أنّها لم تنشره كاملاً على الرغم من أنّه كان أقل من عدد الكلمات ومساحة الخبر المنشور في ((الأيام)).. كما اعترفت الزميلة ((الأيام)) في عددها الصادر يوم أمس الثلاثاء بأنّ عدداً من الذين ظهروا في الصورة كانوا ممن أسمتهم بـ ((المتضامنين)) على الرغم من أنّها لم تقل ذلك عندما نشرت الخبر في عددها الصادر يوم الأحد الماضي، حيث أوحت حينها بأنّ الذين ظهروا في الصورة هم صحفيون في صحيفة ((14 أكتوبر)) .. وقد اتضح للقراء أنّ أولئك ((المتضامنين)) لم يكونوا صحفيين من المؤسسة أو من الوسط الصحفي أو من الصحفيين في مؤسسات إعلامية أخرى كما هو متعارف عليه في الحالات التضامنية ، بل كانوا عمالا وموظفين فصلتهم شركة مصافي عدن بعد ثبوت تورطهم في تهمة سرقة.

إلى ذلك تلقت صحيفة ((14 أكتوبر)) صورة من رسالة من لجنة نقابة الصحفيين في المؤسسة، وجهتها إلى صحيفة ((الأيام))، حددت فيه موقف اللجنة النقابية الصحفية من المزاعم التي وردت على لسان أحدهم ، لكن الزميلة ((الايام)) امتنعت عن نشره.

والصحيفة إذ تشكر الزميلة ((الأيام)) على نشرها جزء من رد المؤسسة، تود أن تنشر الرد كاملا مع تفاصيل إضافية في هذه الصفحة تدحض الأكاذيب والمزاعم التي دأبت تلك المجموعة المتضررة من الإصلاحات المالية والإدارية والفنية والصحفية في المؤسسة، على تسويقها عبر بعض الصحف والمواقع المعارضة والمستقلة بما فيها المواقع الانفصالية في الخارج، بهدف تشويه صورة المؤسسة والانتقام من الإنجازات التي تحققت فيها خلال فترة قصيرة وإلهاء الإدارة والصحفيين والفنيين والعاملين في المؤسسة عن تنفيذ خطط تطوير المؤسسة ومواصلة النهوض بأوضاعها، بعد أن فقدوا مناصبهم ومصالحهم الضيقة، حيث لم يعودوا متنفذين ومتسلطين مثلما كانوا خلال السنوات السابقة التي عاشت فيها المؤسسة وصحافيوها وعمالها أوضاعاً مزرية للغاية !!.

وقد تأكد للأخوة في نقابة الصحفيين والزملاء الوسطاء أن هذه المجموعة ليست لها مطالب حقوقية على الرغم من التنازلات التي قدمتها قيادة المؤسسة احتراماً لنقابة الصحفيين ولعلاقات الزمالة ، ولكن اصرار هذه المجموعة الصغيرة على التصعيد ورفض الاتفاق المبرم بين النقابة والمؤسسة بشأنها ، يدل على أن لديها ومن يدفع بها اهدافاً غير حقوقية ، سبق لهم أن عبرو ا عنها في عنوان الخبر الذي نشروه في صحيفة «الايام» يوم الأحد الماضي ، وحذروا فيه من ما اسموه (تسيس قضيتهم) ، على طريقة « كاد المريب أن يقول خذوني» !!

محضر اتفاق بين قيادة مؤسسة 14 أكتوبر واللجنة المشكلة من نقابة الصحفيين - فرع عدن

الزمان : 30 / 10 مساءً

التاريخ : 30 سبتمبر 2007م

المكان : مكتب رئيس مجلس الإدارة

الحاضرون :

(1) أحمد محمد الحبيشي	رئيس مجلس الإدارة ـ رئيس التحرير
(2) عمر عوض معدان	المدير المالي.
(3) افتكار عوض سعدان	مدير الحسابات.
(4) فائزة باصفر	مدير إدارة الشؤون القانونية.
(5) أنور الصوفي	مدير إدارة الرقابة والتفتيش.
(6) محمد قاسم نعمان	ممثل عن نقابة الصحفيين.
(7) أيمن محمد ناصر	ممثل عن نقابة الصحفيين.
(8) عمر باعشن	نائب رئيس الهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين.
(9) أمين أحمد عبده	عضو الهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين.
(10) نادرة عبدالقدوس	عضو الهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين.

وقد تغيَّب الزميل الأستاذ محمد عبدالله مخشف بعذر بسبب وعكة صحية طارئة.

نقاط الاجتماع : تسوية مطالب وحقوق المعتصمّين مع الإدارة.

في بداية الاجتماع استعرض الزميل محمد قاسم نعمان الأسس والمبادئ العامة التي تم الاتفاق حولها من قبل اللجنة المكلفة بحل النزاع وهي كالتالي :

نص المبادئ العامة التي أكدتها باسم الجميع في بداية لقائنا بالأخ أحمد الحبيشي.. وأرجو أن تكون واردة في بداية محضر اللقاء وهي كالتالي :

أولا : هناك نجاحات طيبة تحققت في الصحيفة (صحيفة 14 أكتوبر) لا يمكن نكرانها.

ثانياً : هذه النجاحات بالقدر الذي ترتبط بدور المسؤول الأول .. إلا أنّها تجسيد لجهودٍ مشتركة لجميع أفراد الصحيفة والمؤسسة.

ثالثاً : إنّ هذه النجاحات وهذه الجهود.. من أجل أن تفعل فعلها الطيب وتتواصل لابد أن تسور وتحمى بعَلاقات تفاعلية طيبة بين الجميع.

رابعاً : المنابزات لابد أن تتوقف من قبل الجميع.. والخلافات والتباينات بين الأسرة الواحدة لا يجب أن تُعالج بالطريقة التي تمت... وإنّما تُعالج من خلال التفاهم والعَلاقات الطيبة بين أسرة الصحيفة والمؤسسة.. ومرجعية ودور فاعل إيجابي للنقابة (نقابة الصحفيين).

– هناك أخطاء جارحة مسّت البعض (من قبل الطرفين المتنازعين) لابد من البحث عن سبيل لردمها من منطلق العَلاقة الطيبة التي يجب أن تسود الأسرة الواحدة.. وأنْ ينتقد الإنسان نفسه لخطأ وقع فيه، ليس ضعفاً، ولكنه تجسيداً للثقة بالنفس والقوة.. وما سنتفق عليه هنا يجب أن يكون ملزماً للجميع وذلك سيجسد الحميمية والتواصل الخلاق من كل أفراد أسرة صحيفة 14 أكتوبر والمؤسسة عموماً.. وذلك سيعزز من نجاحاتها وتطورها وهو ما سينعكس إيجاباً على قيادة الصحيفة والمؤسسة وكل أفراد أسرة الصحيفة والمؤسسة وسيُقابل ذلك باحترام كل الناس.

وقف إطلاق الاتهامات جزافاً وإطلاق الاتهامات وتعميمها أمرٌ لا يمكن القبول به.. وأي خلافات بين الصحفيين ببعضهم أو بينهم وبين مسئوليهم يجب أن تُعالج بالطرق الإدارية وحسب النظام وبروح العَلاقات الأسرية الطيبة والحميمية وفي حالة توسعها يمكن أن تكون نقابة الصحفيين خير وسيط ومشارك في وضع الحلول وتقريب وجهات النظر.

اللجنة المكلفة بحل النزاع القائم بين رئيس التحرير والصحفيين (المعتصمين في النقابة) لحماية حقوقهم هي معنية أيضاً بحماية تحمي حقوق رئيس التحرير باعتباره زميلاً صحفياً .. إضافة إلى مكانته.

في ضوء تكليف الهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين في محافظة عدن للجلوس مع الزملاء الصحفيين والفنيين في مؤسسة 14 أكتوبر المعتصمين في مقر النقابة وبإشراف كل من الأخ محمد عبدالله مخشف، وأيمن محمد ناصر والأخ محمد قاسم نعمان في يوم السبت الموافق 29 سبتمبر وبحث مطالبهم وحقوقهم وعطفاً على هذا اللقاء، تم هذا اليوم الأحد الموافق 30 سبتمبر 2007م مناقشة ما طرحه المعتصمون من مطالب وحقوق على قيادة مؤسسة 14 أكتوبر برئاسة رئيس مجلس الإدارة ـ رئيس التحرير بغرض الخروج بحلول ناجعة لها، وقد قام الأخوان محمد قاسم نعمان وأيمن محمد ناصر بعرض قائمة بالمطالب، بعد نقاش مستفيض والاستماع إلى ردود الأستاذ أحمد محمد الحبيشي رئيس مجلس الإدارة ـ رئيس التحرير فيما يخص مطالب المعتصمين أتفق الحاضرون على ما يلي :

(1) الأخ / محمد الأمير : لا مانع من عودته للعمل في القسم الدولي وأن يعمل وفق الأسلوب الذي يراه ويتلاءم مع ظروفه، وأي حقوق مالية يطالب بها عليه طرحها وفقاً للطرق الإدارية المتبعة أو عبر اللجنة الصحفية، وسيتم النظر والبت فيها وفقاً للقوانين والأنظمة واللوائح الداخلية للمؤسسة.

(2) الأخ / علي حسين يحيى : صدر له قرار إداري بتعينه مستشاراً لرئيس مجلس الإدارة ـ رئيس التحرير بدرجته، ولن يغمط له أي حق مكتسب أقرته له قوانين وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

(3) الأخ / نجيب حسين صديق : يعتبر محرراً عاماً ويمكن ترتيب وضعه وفقاً لمؤهلاته في الإدارة التي يرتأيها، كما يمكن معالجة أية مستحقات مالية للفترة السابقة بحسب النظم، وحسم موضوع الخلافات بشكل ودي.

(4) الأخ / سامي إبراهيم الكاف : يتم ترتيب وضعه الوظيفي بما يتناسب ومؤهلاته، وتوجه المؤسسة خطاباً لوزارة الخدمة المدنية والتأمينات تعرض فيه ما يخص درجته بموجب تعيين من وزير الإعلام السابق بدرجة مدير إدارة، وبما يكفل حقوقه المكتسبة وفقاً لقانون الخدمة المدنية، وقواعد النقل إلى هيكل الأجور الجديد.

(5) الأخ / أحمد قاسم صالح : تَم ترتيب وضعه الوظيفي كمحرر، وعليه مراجعة الدائرة المالية في المؤسسة إذا لديه أي شك في الخصومات المقرة عليه بسبب مديونية ومخالفات سابقة عندما كان مديراً لمكتب تَعز، وبحسب المحضر الذي وقع عليه.

(6) الأخ / سامي أبوبكر يونس : توجد عليه قضية جنائية منظورة حالياً أمام القضاء، وسوف يصدر الحكم المقرر النطق به بعد إجازة عيد الفطر المبارك، وقد تَم خصم 50 % من راتبه لمدة أربعة أشهر فقط بموجب القانون، وقد رفض تسلُّم راتبه منذ الشهر الأول لصدور قرار التوقيف وخصم نسبة 50 % بموجب القانون، وبإمكانه تسلم باقي مستحقاته وهي 50 % من مرتبات الأشهر الأربعة الأولى، وباقي مرتباته التي رفض تسلمها ولم يتم حجزها.

(7) الأخ / نبيل محمد مقبل ناجي : مُنحت له إجازة مستحقة لتمكينه من الاستفادة من المرحلة الثانية لاستراتيجية الأجور والمرتبات، وسوف يُعالج وضعه بعد الإجازة بالاستفادة من خبراته ومؤهلاته، مع محافظته على كل حقوقه.

(8) الأخ / محمد علوي شيخان : عليه أن يواصل عمله كمخرج صحفي، لأنّه لم يتخذ بحقه أي إجراء، بل أنّه هو الذي توقف فجأة عن العمل وانقطع عن الدوام رغم أنّه كان يتسلم مستحقاته كافة.. كما يمكن مراجعة ما تَم خصمه عليه نظير غيابه إذا ما تم التزامه بالدوام والانضباط في العمل. علماً بأنّ قضيته يتم بحثها مع اتحاد نقابات عمال الجمهورية فرع عدن بسبب خلافاته مع اللجنة النقابية العمالية في المؤسسة.

(9) الأخ / شهاب أحمد صالح : لديه وظيفة نائب مدير إدارة التوزيع بدرجته وعليه الالتزام بالعمل وعدم الغياب، وسوف يتم تسويه ما تَم خصمه عليه، حال انضباطه في العمل، علما بأنّه ليس صحفياً بل موظف إداري وقضيته يمكن بحثها مع اللجنة النقابية العمالية كونه عضواً فيها.

الخاتمة :

وبحسب الاتفاق السابق الذي تَم في مقر نقابة الصحفيين يوم السبت الموافق 29 سبتمبر 2007م، والاتفاق على المحضر الذي تَم في يومنا هذا الأحد 30 سبتمبر 2007م، فإنّ على النقابة والزملاء الوسطاء ضمان تنفيذ هذا الاتفاق. كما يجب على المعتصمين احترام هذا الاتفاق الذي تَم التوصل إليه بالإجماع والعمل بموجبه وأن يتزامن ذلك مع عودتهم إلى العمل، ورفع الاعتصام بضمان الهيئة الإدارية للفرع واللجنة المشكلة.. وبإمكان أي شخص لديه مطالب أخرى أو ملاحظات تقديمها مكتوبة إلى اللجنة الصحفية في المؤسسة أو الهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين وبحثها في الإطار النقابي وذلك لتأمين جو وبيئة مناسبة للعمل الصحفي في المؤسسة. كما يتم إيقاف الحملات الإعلامية المتبادلة في وسائل الإعلام المختلفة من قبل الطرفين ولا يتم اللجوء إلى نشر الخلافات عبر الوسائل الإعلامية من قبل الأطراف كافة.

أعدَّ المحضر
عمر عبد ربه السبع

رد مؤسسة (14 أكتوبر) على مانشرته صحيفة الأيام

المحترم

الأخ/ رئيس تحرير صحيفة الأيام
حياكم الله ،،

طالعتنا صحيفتكم في عددها الصادر أمس الأحد 4/ نوفمبر 2007م بصورة في الصفحة الأولى مع خبر بشأنها في الصفحة الثالثة حول اعتصام مزعوم في مقر نقابة الصحفيين لعدد من الصحفيين والفنيين بشأن مطالب حقوقية ، ونود الإفادة بما يلي :-

1) أن بعض الذين ظهروا في الصورة ليسوا من منتسبي الصحيفة أو المؤسسة ، وقد ابلغنا مصدر مسؤول في شركة المصافي أنهم كانوا يعملون في مصافي عدن وتم فصلهم بتهمة السرقة وإحالتهم إلى نيابة الأموال العامة ، وقد تم ظهورهم في الصورة إلى جانب محاميهم الذي أشار إلى أن عدد المعتصمين عشرة بينما ظهر في الصورة خمسة عشر شخصا خمسة منهم لا علاقة لهم بالصحيفة والمؤسسة .

2) أما فيما يتعلق بالصحفيين والفنيين الإداريين العشرة الذين اعتصموا في النقابة بذريعة مطالب حقوقية ، فلا صحة لما نشروه في صحيفتكم بأن الاعتصام لا يزال قائماً في مقر النقابة بسبب فشلها في معالجة مطالبهم الحقوقية مع قيادة المؤسسة ، لان محضراً تم التوقيع عليه بين قيادة المؤسسة والهيئة الإدارية للنقابة بحضور الزميلين محمد قاسم نعمان وأيمن محمد ناصر بتاريخ 30/ سبتمبر 2007م (نرفق لكم نسخة منه) تم فيه الاتفاق على معالجة وتسوية مطالبهم مع تأكيد قيادة المؤسسة للزملاء بأن هذه المطالب كان بالإمكان حلها اداريا دون الحاجة إلى الاعتصام وإصدار البيانات والتصريحات ، مع العلم أن كل المعتصمين العشرة منقطعون عن العمل .

3) ليس صحيحاً ما جاء في تصريح سامي الكاف نجل رئيس مجلس الإدارة السابق بأن المؤسسة رفعت أسماء المعتصمين العشرة إلى الخدمة المدنية ، وتتحداهم تقديم أي دليل على ذلك مع أن من واجب إدارة المؤسسة إحالة كل متغيب ومنقطع عن العمل إلى الخدمة المدنية بموجب القانون ، علماً بأن هؤلاء لا يمثلون الأسرة الصحفية والعاملة التي يزيد عددها عن خمسمائة صحفي وعامل وفني وإداري ، ناهيك عن أن جميع الذين ظهروا في الصورة تضرروا من الإصلاحات المالية والإدارية والفنية والمهنية التي أخرجت الصحيفة والمؤسسة من الوضع المتردي والموروث عن حقبة الإدارة السابقة . وهي حقيقة معروفة للجميع ، ومدعمة بتقارير الجهاز المركزي للمراجعة والمحاسبة وعمليات التفتيش والفحص والمراجعة التي تقوم بها وزارة المالية فصلياً وسنوياً . كما تؤكد هذه الحقيقة ايضاً الملفات المحالة إلى نيابة الأموال العامة حول المخالفات والاختلاسات المالية التي حدثت في السنوات الماضية ، وتؤكدها ايضاً آراء القراء والصحفيين والفنيين والعمال حول مستوى الصحيفة والأوضاع المالية والفنية والإدارية للمؤسسة حاليا بالمقارنة مع أوضاع الصحيفة والمؤسسة قبل عامين .

نرجو التكرم بنشر هذا الرد بموجب قانون الصحافة ومقتضيات الزمالة المهنية .

وتقبلوا وافر تحياتنا ...

فراس فاروق ناصر اليافعي
مدير العلاقات العامة

شبيه الشيء منجذب إليه

من نافل القول إن حركة الاعتصامات التي وبكل شفافية نقولها ونؤكدها تدار من الخارج في إطار مخطط عدواني جديد – قديم، يهدف إلى النيل من إنجازات الوطن وفي المقدمة الوحدة الوطنية التي كان قيامها في الثاني والعشرين من أيار (مايو) 1990م، الضربة القاضية لحقبة زمنية سوداء عاشها شعبنا في الجنوب في ظل الحكم الشمولي.

حركة الاعتصامات التي تشهدها حالياً بعض المحافظات الجنوبية برزت بعد فشل أحزاب العجنة الغربية، (المشترك) في نيل ثقة الشعب في الانتخابات الرئاسة والمحلية التي جرت في أيلول (سبتمبر) من العام المنصرم 2006م، قد كشفت عن أهدافها ومراميها ليس في المطالبة بحقوق مشروعة أو قضايا مطلبية معيشية يتوجب على الحكومة الاستجابة لها بل هدفت هذه الاعتصامات الانتقام من الوطن ومنجزاته وقيادته الحكيمة بزعامة فخامة الأخ / علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية.

هذا الأمر جاء تأكيده أمس الأول في الكلمة التوجيهية الهامة التي خاطب بها فخامة الأخ الرئيس الإخوة أعضاء المجلس المحلي والمكتب التنفيذي ورؤساء وأمناء عموم المجالس المحلية والشخصيات الاجتماعية والأكاديمية والقيادات العسكرية والأمنية في محافظة أبين الباسلة وعبرهم إلى كل أبناء الوطن، حيث قال فخامته: "ليس هناك مانع من تنظيم المسيرات والاعتصامات في إطار الدستور والقانون، فالتعبير السلمي كفله الدستور، ولكن ما قاموا به من أعمال مخالفة للقانون كان هدفها إعاقة الاستثمارات وتجميد نشاط المستثمرين سواء كانوا من الداخل أو الخارج، هذا جزء من التآمر".

ولنا في مؤسسة (14 أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر وصحيفتها اليومية (14 أكتوبر) خير مثال على مثل هؤلاء الفاشلين الذين فقدوا مصالحهم ومناصبهم جراء الإصلاحات الإدارية والمالية والفنية والصحفية التي تحققت في المؤسسة وما أسفر

إقبال علي عبدالله

عنها من إنجازات كانت وستظل من خيرات الوحدة المباركة التي يزعم هؤلاء أنها "جاءت لتسرق ثرواتهم وتحرمهم من الاستمرار في تعذيب الشعب وحرمانه من المنجزات التي غيرت وجه الوطن وخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية التي دخلت الوحدة وهي محرومة من مشاريع الطرقات والمدارس والكليات والخدمات التي هي الآن ماثلة أمام الأعين ولا يستطيع نكرانها إلا جاحد حاقد فاقد البصر والبصيرة".

بالأمس اعتصمت حفنة قليلة لا تزيدن عن عدد أصابع اليد ممن بلت الأقدار بهم مؤسسة أكتوبر أمام بوابة الزميلة "الأيام" ومعهم عدد من لا صلة لهم بالمؤسسة أو الصحيفة بل هم كما جاء في توضيح مصادر في "مصافي عدن": "مطرودون ومفصولون من المصفاة لارتكابهم جريمة سرقة عندما قرأنا تفاصيلها شعرنا وكأننا نقرأ رواية للصوص "جيمس بوند" حيث تم إحالة هؤلاء إلى النيابة ورأيناهم في الصورة التي نشرتها "الأيام" وهم يحملون لافتة تعبر عن أحقادهم وتوحدهم مع أمثالهم من المنبوذين الذين لفظتهم مؤسستنا والأسرة الصحفية في (14 أكتوبر) بسبب حقدهم على كل ما تحقق في المؤسسة والصحيفة خاصة منذ مايو 2005م من إنجازات أعادت الوجه الحقيقي لمؤسسة (14 أكتوبر) وأنقذتها من الموت السريري الذي كانت فيه وقد تحققت هذه النجاحات بفضل حكمة فخامة الأخ الرئيس في اختيار قيادة جديدة للمؤسسة والصحيفة متمكنة مهنياً وإدارياً، استطاعت وفي غضون عام واحد أحداث نقلة كبيرة دفعت بالفاشلين وبعض اصحاب المخالفات المالية والإدارية الذين لم يستطيعوا مواكبة هذه الإنجازات إلى إخراج أحقادهم السوداء من دواخلهم على قيادة المؤسسة والصحيفة واعتصامهم الذي لم يجد من يلتفت إليه إلا أنفسهم ولم نجد من يتضامن معهم إلا من ينطبق عليه المثل القائل « شبيه الشيئ منجذب إليه» ، ورغم ذلك بادرت قيادة الصحيفة في فتح صدرها الرحب ووضع الحلول التي تعالج تأزمهم الداخلي.

ونقول: "لأن شبيه الشيء منجذب إليه" فقد "وافق شن طبقه" بحسب القول المأثور.. فإنهم بدلاً من الاستجابة لمنطق العقل، لهثوا وراء الشيطان وظلوا معتصمين رغم وجود اتفاق بأن قضية ممن يدعون أنهم معتصمون كان يمكن حلها إدارياً بدلاً من اللجوء إلى نفق مظلم كشف حقيقة مراميهم وأهدافهم التي تحاول النيل من كل منجز يتحقق في المؤسسة والصحيفة واهتمام فخامة الأخ الرئيس لهذا الصرح الإعلامي وآخره منجز اعتماد مشروع شراء مطبعة عملاقة ملونة وحديثة في الموازنة الاستثمارية للعام القادم 2008م تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس.

وهو توجيه استند إلى نجاح قيادة المؤسسة والصحيفة وما حققته من تطور جعل القارئ يبحث عنها بعد أن كانت الصحيفة تبحث عن القارئ.

حقيقة القول كما أكدت اللجنة النقابية الصحفية في المؤسسة والصحيفة بأن "هؤلاء المعتصمين لا يمثلون إلا أنفسهم" فإن الواجب علينا كزملاء وأخوة أن نقول لهم "لا تكذبوا لأن حبل الكذب قصير وإن طال فإنه يلتف حول صاحبه".

والله من وراء القصد.

رسالة اللجنة الصحفية إلى صحيفة (الأيام)

المحترم

الأخ / رئيس تحرير صحيفة الأيام

تحية طيبة ،،،
وبعد :

أطلعت اللجنة الصحفية في صحيفة (14أكتوبر) على إدعاءات عدد من الزملاء الصحفيين من صحيفة (14أكتوبر) المعتصمين والمنشورة في صحيفتكم عدد يوم الأحد الموافق 4 / 11 / 2007 م .. وتود اللجنة الصحفية أن توضح بأن هؤلاء هم أفراد ولا يمثلون الإجماع الصحفي في صحيفة (14 أكتوبر) بل يمثلون أنفسهم .. ونحيطكم علماً بأن اللجنة الصحفية على إطلاع وعلم بما قامت به الهيئة الإدارية لفرع نقابة الصحفيين بعدن من معالجات لموضوع حقوقهم مع قيادة المؤسسة والصحيفة بمشاركة عدد من كبار الصحفيين في المحافظة وهم الزميل محمد قاسم نعمان مدير مركز دراسات حقوق الإنسان وأيمن محمد ناصر رئيس تحرير صحيفة الطريق ، والزميل الصحفي محمد عبدالله مخشف الذين حملوا قضية هؤلاء المعتصمين ومطالبهم إلى قيادة المؤسسة والصحيفة بعد أن التقوا بالمعتصمين في مقر النقابة بالتواهي .. إلا أن المعتصمين لم يقبلوا بما تم الاتفاق عليه في محضر اجتماع بين اللجنة المشكلة من الهيئة الإدارية لفرع النقابة وهؤلاء الزملاء وقيادة مؤسسة وصحيفة (14أكتوبر)رغم استلامهم لكافة حقوقهم ومستحقاتهم المالية التي استطاعت اللجنة بعد حوارها مع قيادة المؤسسة والصحيفة القبول بصرفها كما تم ترتيب أوضاعهم الوظيفية بالدوائر الصحفية والفنية .

ولذا نأمل تصحيح ما جاء في الخبر المنشور وإطلاع قراء الأيام على هذه الحقيقة ولدينا نسخة من محضر الاتفاق الذي تم وبإمكانكم الإتصال بفرع النقابة لتزويدكم به ...
وشكراً .

اللجنة الصحفية
في صحيفة 14 أكتوبر